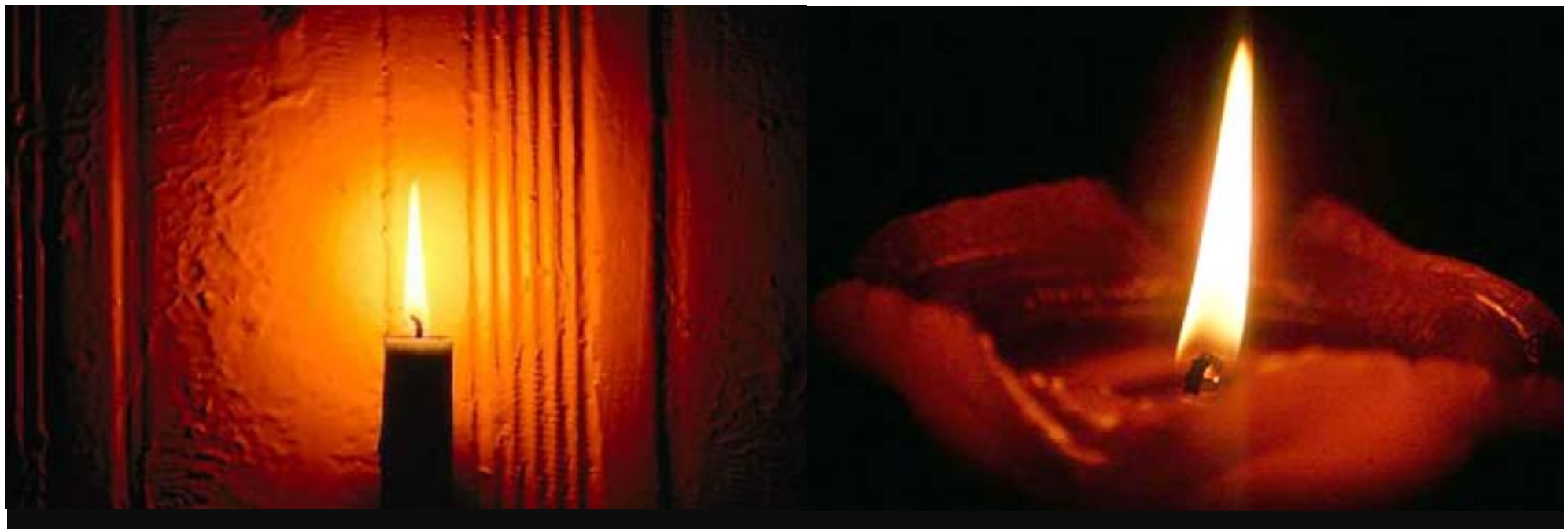

استمرار انطفاءات الكهرباء يضاعف معاناة المواطنين ويرفع مبيعات المولدات الكهربائية لمستويات قياسية

تشهد الأسواق المحلية حركة تداول واسعة في المولدات الكهربائية التي انتعشت تجارتها بشكل غير مسبوق مؤخراً وخصوصاً مع استمرار انطفاءات الكهرباء طوال ساعات اليوم.

وتتجسد المعاناة بشكل أكبر في انطفاءات الكهرباء لساعات طويلة وما تخلفه من خسائر متعددة في الحياة المعيشية اليومية والممتلكات والأعمال والإشغال والمهن.

وتنتشر في الأسواق حالياً أنواع مختلفة من المولدات الكهربائية بأحجام واستخدامات متعددة وبأسعار متفاوتة بحسب الحاجة لها والتي كما يبدو تم جلب معظمها من الصين التي أدخلت عليها ابتكارات جديدة وأصناف مناسبة للمستهلك اليمني.

ويشكو المواطنون وأصحاب الأعمال والمهن المختلفة من انطفاءات الكهرباء بصوره متواصلة وبشكل يومي الأمر الذي ضاعف الأعباء عليهم والحق أضراراً بالغة بحياتهم المعيشية.

مؤكدين أن الانطفاءات المتواصلة للكهرباء ألحقت أضرار بالغة بأعمالهم وتجارتهم ومهنهم وبالحياة المعيشية للمواطنين وهو ما أدى إلى لجوء اغلبهم لشراء مولدات كهربائية لتسير أعمالهم وانقاذها من التوقف والانهيار.

تحقيق/ محمد راجح

وتتواصل معاناة المواطنين من انقطاع الكهرباء وما ترافقه من أعباء وخسائر كبيرة في أعمالهم ومهنهم وحياتهم المعيشية وتكاليف إنفاقهم على وسائل الإضاءة البديلة مثل الشموع والفوانيس والأهم المولدات الكهربائية.

صفقة مولدات ضخمة دخلت السوق المحلية مؤخراً في استغلال واضح للتجار وأقطاب المال والأعمال في البلد للوضعية الراهنة للكهرباء وانطفاءاتها المتواصلة وإغراق الأسواق بمختلف أصناف وأحجام المولدات الكهربائية التي أصبحت تتعالى أصواتها في كل مكان بالأسواق والمحلات التجارية والشوارع والحارات.

إقبال

ويؤكد محمد عبد الكريم صاحب محل لبيع الكهربائيات والمولدات أن هناك إقبالاً كبير أمن قبل المواطنين على شراء المولدات الكهربائية وخصوصاً مع استمرار الانطفاءات لأغلب ساعات اليوم وهو ما أدى إلى ارتفاع الطلب بشكل كبير على المولدات وبشكل خاص من قبل أصحاب المهن والأعمال وأصحاب المحلات التجارية.

ويشير إلى وجود خيارات متعددة في عملية تداول المولدات خلال الفترة الحالية نتيجة تدفقها بشكل واسع لسد الحاجة الماسة لها واستخدامها كبديل رئيسي للكهرباء بالإضافة إلى تنوع أسعارها بحسب نوعية المولد وحجمه ومستوى استخدامه حيث تتراوح أسعارها بين الأربعين ألف ريال لمولد يصل حجمه لثلاثة كيلو وثمانين ألف لأكثر من خمسة كيلو إلى جانب سهولة تحولها للعمل بالغاز بدلا من الديزل الذي يشهد ارتفاعاً في أسعاره ومحدودية عرضه في الأسواق.

أرباح

أرباح ومكاسب واسعة وغير مسبوقة للتجار المحتكرين لتجارة واستيراد المولدات الذين استغلوا الوضع الراهن على أكمل وجه وبطريقة مريبة تدعو للتساؤل عن هذا الاستغلال الحاصل للوضعية الحالية لانعدام الخدمات الأساسية وتدهور الحالة المعيشية للمواطنين الذين يعيشون حياة مأساوية خلال الفترة الراهنة مع عودة انطفاءات الكهرباء وبصورة لم يعهدوها من قبل بتواصل الانطفاءات طوال ساعات الليل والنهار.

ويؤكد عمار الفتا حي صاحب مشغل خياطة أن انطفاءات الكهرباء ألحقت بهم أضراراً وخسائر بالغة وأدت إلى توقف أعمالهم ومصادر أرزاقهم حيث يمر اغلبهم حالياً بأوضاع مأساوية جداً.

ويقول انه اضطر للاقتراض لتوفير قيمة مولد كهربائي صغير واستخدامه بأوقات محددة للعمل لتوفير مصاريفهم اليومية التي يذهب جزء كبير منها لشراء البنزين للمولد في بداية الأمر قبل أن يدفع كما يقول ألفي ريال لأحد المهندسين الخبراء في الكهربائيات الذي غير استخدام المولد من البنزين للغاز.

ظاهرة

لم تعهد الأسواق المحلية مثل هذه الوضعية من ازدهار مبيعات المولدات الكهربائية ووصول مبيعاتها لمستويات قياسية حيث استحوذت تجارة المولدات وما يرافقها من أعمال واستخدامات متعددة وأزمات متصلة نتيجة عملية تشغيلها التي تنذر بأزمة متجددة طاحنة للغاز الذي تتواصل عملية اختفائه من وقت لآخر وارتفاع أسعاره بشكل كبير.

وتصدرت المولدات الكهربائية المشهد التجاري منذ الخمسة الأشهر الماضية نتيجة الإقبال الكبير على شرائه خصوصاً من قبل أصحاب الأعمال والمحلات التجارية التي أنفقت الملايين من الريالات على شراء وتوفير المولدات.

ارتفاع إجمالي فوائد الدين العام خلال عام ٢٠١٠م إلى ١٦٢ مليارا و٧١٣ مليون ريال

خاص/الثورة

ارتفع إجمالي فوائد الدين العام خلال العام الماضي ٢٠١٠م إلى ١٦٢ مليارا و٧١٣ مليون ريال وذلك من ١٢٤ مليارا و٦٠٨ ملايين ريال في عام ٢٠٠٩م .

وذكرت إحصائية حديثة صادرة عن وزارة المالية أن فوائد الدين العام زادت بنحو٣٨ مليارا و١٠٥ ملايين ريال وبنسبة ارتفاع تقدر بـ ٣٠,٥٪ .

وبحسب الإحصائية فقد بلغت فوائد الدين العام المحلي ١٤٧ مليارا و٦٩٥ مليون ريال في عام ٢٠١٠م مقابل ١١٣ مليارا و٨٥٦ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م .

كما بلغت فوائد الدين العام الخارجي ١٥ مليارا و١٨ مليون ريال مقابل ١٠ مليارات و٧٥٢ مليون ريال .

انخفاض استثمارات البنوك الإسلامية في شهر يوليو ٢٠١١م إلى ١٧٥ مليارا و٨٨٤ مليون ريال

خاص/الثورة

انخفضت استثمارات البنوك الإسلامية في شهر يوليو٢٠١١م إلى ١٧٥ مليارا و٨٨٤ مليون ريال مقارنة مع ١٨٨ مليارا و٤٦٤ مليون ريال في شهر يونيو٢٠١١م .

وذكرت إحصائية رسمية أن استثمارات البنوك انخفضت بنحو١٢ مليارا و٥٨٠ مليون ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ ٧,٢٪ .

ولفتت الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني إن الاستثمارات توزعت على عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية ،حيث بلغت استثمارات البنوك الإسلامية في قطاع الصناعة نحو ٣٣ مليارا و٤٣١ مليون ريال مقابل ٣٥ مليارا و٨٢٨ مليون ريال .

كما بلغت استثمارات البنوك في قطاع البناء والتشييد ١٦ مليارا و٦٨٢ مليون ريال مقابل ١٨ مليارا و٣٩٨ مليون ريال ، وفي قطاع الزراعة والأسماك مليارين و٦٩ مليون ريال مقابل مليارين و٢١٨ مليون ريال خلال نفس الفترة .

ووفقا للإحصائية فقد بلغ حجم التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية للتجارة في السلع المصنعة ٨٨ مليارا و٩٤٣ مليون ريال مقابل ٩٤ مليارا و٨٨٨ مليون ريال ، وتمويل الواردات بمبلغ ٢٨ مليارا و٧٥٤ مليون ريال مقابل ٣١ مليارا و٧٢٣ مليون ريال .بالإضافة إلى تمويلات أخرى بمبلغ ٦ مليارات ريال مقابل ٥ مليارات و٤٠٦ ملايين ريال .

ارتفاع أذون الخزانة وعمليات الريبو إلى ٥٤٢,٤ مليار ريال

خاص/الثورة

ارتفع إجمالي أذون الخزانة وعمليات الريبو مع البنوك التجارية حتى نهاية شهر يوليو٢٠١١م إلى ٥٤٢,٤ مليار ريال مقابل ٥٣٧,٢ مليار ريال نهاية يونيو ٢٠١١م .

وبينت إحصائية رسمية حديثة أن أذون الخزانة وعمليات الريبو زادت بنحو ٥,٢ مليار ريال وبنسبة ارتفاع تقدر بـ٠,٩٪ .

وتبنت الحكومة بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حزمة من الإصلاحات المالية والاقتصادية تمثلت في إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية الهادفة إلى إصلاح وتهيئة البنية الاقتصادية في اليمن، والتي كان من أهمها البدء في تمويل الموازنة العامة بأدوات غير تضخمية عن طريق إصدارات الدين العام حيث بدأت بإصدار أذون الخزانة المحلية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي، وذلك لتحقيق هدفين هما: تمويل المشاريع الاستثمارية، وسحب فائض السيولة النقدية وتوجيهها لأغراض المنفعة الاقتصادية العامة.

خبراء: التضخم يكلف الاقتصاد خسائر بالغة

خاص/الثورة

أكد خبراء اقتصاد أن التضخم المستفحل المزمن، ما برح يشكل ظاهرة اقتصادية مصاحبة للتنمية منذ عقدين.

وبحسب الخبير الاقتصادي أحمد سعيد الدهي فإن التضخم بات جزءاً من توليفة السياستين النقدية والمالية، باعتباره يمثل ضريبة ادخارية إجبارية، تزيد من عوائد الحكومة زيادة اسمية فقط، لكنه يكلف بسطاء الناس ضنك عيش، ورهق معاناة وشظف حياة.

وبينت دراسة سابقة أن التضخم يكلف الاقتصاد خسائر بالغة في القيمة الشرائية والتبادلية للعملة الوطنية باعتبارها تمثل رمز الاقتصاد، وعنوان صحته من جهة، وترفع من تكاليف الصادرات والواردات من جهة أخرى، ويتسبب في تقليص الاستهلاك الفردي والكلي، ومن ثمة يقود إلى تدمير مناخ الاستثمار، وبالتالي يفاقم الحالة الاقتصادية، ويزيدها ترديا وتراجعا وضمورا وركودا من الجهة الثالثة.

الدعوة إلى ضرورة خلق الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لتطور مؤسسات التمويل الصغيرة والأصغر

خاص/الثورة

دعا خبير اقتصادي إلى ضرورة خلق الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لنمو وتطور مؤسسات التمويل الصغيرة والأصغر، من خلال إجراء ومراجعة القوانين والتشريعات والأطر التنظيمية القائمة ، والنظر في إمكانية استحداث التعديلات في هذه القوانين والأطر بما يؤمن البيئة الملائمة لتطور هذه المؤسسات وأعمالها كمؤسسات مستقلة .

وشدد الدكتور داود عثمان أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء على ضرورة إزالة العوائق أمام دخول مؤسسات جديدة لميدان الإقراض الأصغر ، مؤكدة أن التمييز يبقى بين مؤسسات الوساطة المالية الراغبة إلى التحول لبنوك من أجل قيامها بقبول الودائع والإقراض من البنوك ثم إعادة الإقراض والذي يحتاج بالتالي إلى خلق الإطار القانوني والتنظيمي الملائم وبين مؤسسات الوساطة المالية التي لا ترغب في ذلك ولا تحتاج لمثل هذه القوانين والنظم المعدة لها .ويكون بالتالي تنظيما سهلا وبسيطا ، وفي الحالة الأولى يتطلب الأمر خلق البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لنموها وتوسع نشاطها في الإقراض والتمويل ويضمن لها قابلية الاستمرار وفي نفس الوقت الحفاظ على سلطة الحكومة الرقابية والإشرافية على هذه المؤسسات وحماية حقوق صغار المدخرين منها وسلامة النظام المالي .

وطالب في دراسة أعدها عن "التمويل الأصغر والمتناهي الصغر في الجمهورية اليمنية " بإعادة النظر في الحد الأدنى لرؤوس الأموال التي يشترطها البنك المركزي لإنشاء المؤسسات المالية الجديدة لإتاحة الفرص لقيام مؤسسات التمويل الصغير والأصغر برأس مال أقل لخدمة المقترضين الصغار وتلبية احتياجاتهم من الخدمات المالية المختلفة في الادخار والائتمان وغيرها .

ولفت عثمان إلى أهمية قيام الجهات المعنية بالتنسيق بين برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر وضرورة إزالة التداخل والتعارض الذي يحدث في أنشطتها وبما يقوي من نمو وتطور مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر وتحقق لها الاستدامة ويضمن الاستعادة المثلى من الموارد والإمكانيات التمويلية المحدودة المتاحة في الاقتصاد اليمني .

وأكد على ضرورة قيام الحكومة بدور ايجابي لتشجيع دخول مؤسسات القطاع المصرفي ميدان الإقراض الصغير والأصغر وجعله مغريا لتحقيق الربحية من قبل البنوك وحتى يتسنى تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية المعرضة للانخفاض أو التوقف .ويمكن القيام بعدد من التجارب والخطوات منها عرض تجارب البنوك التجارية في البلدان الأخرى التي حققت نجاحا من إنشائها برامج للتمويل الأصغر ،كما في حالة البنك الوطني للتنمية في مصر وإقناع القائمين عليها بإمكانية تحقيق ربحية من نشاطهم ،وتقديم الحوافز للبنوك القائمة التي تقوم بإنشاء برامج تمويل صغيرة لخدمة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتشجيعهم على زيادة أنشطتهم الإنتاجية والاستثمارية مثل إعفائهم من بعض المتطلبات والرسوم .

وقال : ينبغي إعطاء موضوع تشجيع البنوك التجارية لدخول ميدان الإقراض الصغير والأصغر الأولوية في المرحلة المقبلة للاستفادة من المزايا والإمكانيات التي تمتلكها البنوك حاليا من سيولة كبيرة توفرها قاعدة ودائع متنامية ،وشبكة فروع منتشرة في جميع المحافظات لتوسيع نطاق توصيل الخدمة ومن خلال القيام والتوسع في عقد لقاءات وندوات مع القائمين على البنوك وعرض النماذج الناجحة على المستويين العربي والدولي التي تتبنى دخول ربحية حقيقية من نشاط التمويل الصغير والأصغر . مشيرا إلى أنه من الضروري أن يتكامل تشجيع ودعم الحكومة للبنوك مع جهود ودعم المانحين المقدمين للمساعدات بحيث يتم توجيه الدعم والمساعدة الخارجية للبنوك التي تقدم على مثل هذه الخطوات في الدخول للتمويل الصغير والأصغر.

وأشار إلى أن هناك حاجة ماسة لدعم قدرات البرامج والمؤسسات الحالية للإقراض لرفع كفاءة عملها في توزيع الخدمة وخفض تكاليفها من خلال الاهتمام بتطوير الهياكل التنظيمية والتركيز على بناء القدرة البشرية لضمان تقديم الخدمات المالية بطريقة كفؤة وفعالة .ويتطلب ذلك تبني وتنفيذ برامج التدريب على نحو مستمر لرفع مستوى أداء العاملين في هذا القطاع وتزويدهم بالمعارف والخبرات المتصلة بعمليات التمويل الصغير والأصغر ومصطلحاتها ومؤشراتها وأفضل أساليب العمل بعد تحديد وتحليل الحاجات التدريبية للمستهدفين بوضوح نظرا لاختلاف تلك الحاجات التدريبية من مجموعة لأخرى من المستويات القيادية العليا من أعضاء مجلس الإدارة إلى المدراء التنفيذيين الذين يتخذون القرار إلى المستويات المتوسطة من محللين ماليين وضباط إقراض المناط بهم تقييم العملاء وتحديد مدى قدرتهم على السداد .وكخطوة مكملة لذلك يتطلب الأمر الاهتمام بمراكز ومؤسسات ومعاهد التدريب والتأهيل في البلاد وتقوية قدرتها على تقديم خدمة التدريب والتأهيل .